



الطائرات بدون طيار المسلحة في ظل القانون الدولي الإنساني

پیش رو حمچان عزیز^۱, تاره زو و احمد خدر^۲

١- رئاسة الجامعة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

² قسم القانون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة كويه، أربيل، العراق

Email: peshrawhamajan@gmail.com¹, arazu.nastani@koyauniversity.org²

المُلْخَصُ:

القدم التكنولوجي في القرن 21 تكشف النقاب عن شكل آخر من أشكال الأسلحة المحمولة عسكرياً التي تعتبر الطائرات بدون طيار المسلحه أبرزها. ازدياد النزاعات المسلحة واستعمال المتزايد منها وعدم وجود الاحكام الواضحة لتنظيمها، يشكل تحدياً بعض أحکام القانون الدولي العام عموماً والقانون الدولي الإنساني على وجه الخصوص، السنوات الأخيرة اثبتت أن القانون الدولي الإنساني التي يطبق علىصراعات المسلحة الداخلية والدولية قد بدا عاجزاً أمام تقدم تكنولوجيا تصنيع السلاح. وينتهي إثر ذلك غایة القانون الدولي، الإنسان، المتمثلة بتوفير أكبر قدر من الحماية للمدنيين.

يحاول هذا البحث تقييم أداء الطائرات بدون طيار المسلحه في النزاعات المسلحة استناداً إلى قواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي مثل مبدأ التمييز والت المناسب والضروره. أن تطبق هذه النظم في كثير من الحالات ينتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ومن الضروري على المجتمع الدولي العمل بشكل جاد لحظر أو تقييد استخدامها.

الكلمات المفتاحية: الطائرات بدون طيار المسلحة، القانون الإنساني الدولي، مبدأ التمييز، مبدأ الت المناسب، مبدأ الضرورة.

یو ختنہ

پیشکوهونتی تهکنلهوژیا له سمهدي ۲۱ دا جوريکي تر له چهكه بارکرا او هکانی سهر بازى ناشكرا دهکات که ديار ترينيان فروكمه بي فروكمهوانی چمکداره. زيدابوونی مملمانی چهکداری و زيدابوونی بهکار هينانی و نهبوونی بنهمای ياسايي روون بو رياک خستتی، دهبيته همراهه بو همنديك بنهمای ياساي نيودهولهتي گشتني بهگشتني و ياساي نيودهولهتي مرؤوي بمتايهتي، ئازمۇونى ئوسالانەي دوايى سملماندى که ياساي نيودهولهتي مرؤوي که لمصر مملمانى نيودهولهتي و نيوخوي جييهجي دهکرى بەرامبەر پيشکوهونتى تهکنلهوژيا له بەر هممەينانى چەكدا بىدەسەلاتە، وئەو دهبيته پيشيلى ئامانجى ياساي نيودهولهتي مرؤوي که دابىنكردنى كھورەترين ياراستتە بېو هاو لاتيانى مەددەن.

ئەم توپىزىنەمەرە ئەم دەدات بۇ ھەلسەنگاندىنى ئەمداي فىرۇكە بىقىرۇكەوانە چەكدارەكان لە مەلمانىي چەكدارىدا و كارىگەرى لەسەر بنەماي بىنچىنەمەركانى ياساىى مەرۆبى نىيۇدولەتى و كەنەماي جىاكارى و رىزېمىي و پىويسىتى. بەكار هەينانى ئەم سىستمانە لە زۆر حالەندىرا رىسا بىنەرەتتىيەكەكانى ياساىى مەرۆبى نىيۇدولەتى پىشىلى دەكەت. هەر بۇ يە پىويسەتكەنەلگاى نىيۇدولەتى بەجدى كاربەكتە بۇ قەددەغەمەركەن يان رېتكەختى بەكار هەننەنلى.

کلیه و شهکان: فرۆکه بیفرۆکموانهکانی چەکدار، یاسای مرۆبی نیوەولەتی، پرمنسیپی جیاکاری، پرمنسیپی بریزەبی، پرمنسیپی بیو پستە.

Abstract:

Technological advancements in the twenty-first century reveal just another type of military-loaded weapons and equipment, drones which was the most prominent. The rise in military conflicts, as well as their increased use, and the absence of clarity provisions to arrange them, present challenges to some provisions of public international law in general, and international humanitarian law in particular. Recent years have demonstrated that international humanitarian law, when applied to international and internal armed conflicts, appears powerless in the face of technological advances in weapon manufacturing. As a result, it violates international humanitarian law's objective of providing the uppermost level of protection for civilians.

This research attempts to assess the performance of drones in armed conflicts using basic rules of international humanitarian law such as the principle of distinction and proportionality and Necessity. the application of these regulations in many circumstances violates basic instructions of international humanitarian law. The international community must work diligently to prohibit or regulate its use.

Key words: Drones، International Humanitarian Law، the Principle of Distinction، the Principle of Proportionality، the Principle of Necessity.

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

يحرم القانون الدولي المعاصر استخدام القوة في فقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، بل حتى التهديد باستخدامها ضد سلامة الأرضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، أو على وجه لا يتحقق مع مقاصد الأمم المتحدة. غير اننا نشهد يوميا حروبا ضاربة مدمرة، تستخدم فيها ماجاءت به عصرية الإنسان من وسائل تدمير وايذاء. إن التطور التكنولوجي كان وما يزال وسيلة البشر للتقدم والتطور والازدهار، الا انه ليس في كل جوانبه للأسف، فقد كان التقدم التكنولوجي الحاصل في مجال الأسلحة وبالأعلى على البشر، فالحرب والتقدم التكنولوجي في مجال تصنيع الأسلحة، والقواعد التي تحكم الحرب وتنظم سيرها قد أثرت بعضها ببعض. السنوات الأخيرة اثبتت أن القانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني التي يطبق على الصراعات المسلحة الدولية والداخلية قد بدا عاجزاً أمام التقدم التكنولوجيا تصنيع السلاح.

أدوات الحرب تتطور باستمرار بالتوازي مع التطور التكنولوجي ومن هذه الأدوات الطائرات بدون طيار المسلحة والتي يعتبر منأحدث أدوات الحرب الحديثة، تطورت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وتوسعت استخداماتها. إن استخدام الطائرات بدون طيار تشكل تهديداً لبعض من المفاهيم ومبادئ الرئيسية في القانون الدولي وبالتحديد القواعد القانونية التقليدية الخاصة باستخدام القوة وبالدفاع عن نفس -لاسيما- في مجال الحرب ضد الإرهاب يعد انتهاك لمبدأ حظر استخدام القوة وبالتالي انتهاك لمبدأ السيادة الدول، وتنتهك الحق الحياة والكرامة والمحاكمة العادلة.. الخ، غير ان نطاق بحثنا سيقتصر على بحث الاشكاليات المتعلقة في هذه الطائرات في مجال القانون الدولي الإنساني حصراً. فلا استعمال المتزايد منها في النزاعات المسلحة التي وقعت في السنوات العشرة الأخيرة شكل تحدياً للأحكام القانون الدولي الإنساني.

ثانياً: هدف البحث

ويتمثل الهدف من هذا البحث التوقف على بيان اردياد النزاعات المسلحة واستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة في النزاعات وفي ظل عدم وجود قواعد قانونية خاصة تنظمها، مما يؤدي إلى خرق بعض من مبادئه وقواعد القانون الدولي الإنساني -لاسيما- ما يتعلق بعدم التفريق بين الأهداف المدنية والعسكرية، يؤكد ذلك العديد من الحالات التي تم فيها استخدام هذا النوع من الأسلحة ونتج عنه تدمير أهداف مدنية غير مقصودة. وبينها إثر ذلك غاية القانون الدولي الإنساني المتمثلة بتوفير أكبر قدر من الحماية للمدنيين. وإن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة هو بعيد كل البعد عن روح مبادئ أخرى أيضاً، كمبدأ التنااسب والضرورة العسكرية لأنها لا يحقق التوازن بين متطلبات الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية في استخدامها.



ثالثاً: إشكالية البحث

إن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة يطرح إشكالية رئيسية، في إطار القانون الدولي الإنساني، بشأن النظام القانوني الحاكم على استخدامها، إن موضوع البحث تتخلص في محاولة الإجابة عن ما يتعلق بمدى امكانية تطبيق القواعد و المبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني على استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة.

رابعاً: منهجية البحث

و لغرض دراسة موضوع البحث سيعتمد على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال بحث عن مفهوم الطائرات بدون طيار المسلحة ووصف التطورات والاستخدامات هذه النوع من الأسلحة، وبيان مبادئ القانون الدولي الإنساني في ظلها، ومدى موافمتها مع مستجدات وتطورات في مجال تصنيع الطائرات بدون طيار مستخدمة في مجال العسكري.

خامساً: خطة البحث

سنقسم هذا البحث على مبحثين، سنتناول بالدراسة في المبحث الأول الطائرات بدون طيار المسلحة و موقف المجتمع الدولي منها، وفي المبحث الثاني انتهاء مبادئ القانون الدولي الإنساني باستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة، وستنهي البحث بخاتمة ستتضمن أهم استنتاجات البحث وتوصياته.

المبحث الأول: مفهوم الطائرات بدون طيار المسلحة و موقف المجتمع الدولي منها

توسيع استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة مؤخراً و تعدد المجالات التي يتم الاستفادة فيها من هذه التقنية الحديثة. وتزايد الاهتمام بمزايا الطائرات بدون طيار المسلحة على مستوى الدول، فضلاً عن المنظمات، والشركات، والأفراد المستخدمين لهذه التقنية. تمتلك هذه الطائرات قدرات عالية على التصوير والمراقبة، وحتى القصف بشتى أنواع القنابل. كما وتشكل حلقات وصلٍ بين القاعدة المعلوماتية الموجودة على الأرض، وساحة العمليات الحربية الكامنة في المجال الجوي والافتراضي، عبر مختبر للتحليل المعلوماتي، والذي يُمكّنها تحديد نيرانها بدقة⁽¹⁾. من أجل الوقوف التام والشامل على مفهوم الطائرات بدون طيار المسلحة و موقف المجتمع الدولي منها، نتكلم عنها من خلال تعريفها وظهورها، ومن ثم بيان انواعها واستخداماتها المختلفة لها سواء على المستوى المدني أو العسكري و موقف المجتمع الدولي منها وذلك في المطالب الآتية.

المطلب الأول: التعريف بالطائرات بدون طيار المسلحة

لبيان مفهوم الطائرات بدون طيار المسلحة و ظهورها سنقسم هذا المطلب على فرعين، سنعرض في الفرع الأول لتعريف الطائرات بدون طيار المسلحة و خصائصها، أما الفرع الثاني سنخصصه لبيان ظهور الطائرات بدون طيار المسلحة.

الفرع الأول: تعريف الطائرات بدون طيار المسلحة و خصائصها

الطائرات بدون طيار المسلحة هي أحد أسلحة حروب الحاضر والمستقبل و مازالت تخضع لتطورات هائلة، نعرف هذا النوع من الطائرات خلال تعريفها و خصائصها خلال الفقرات الآتية:

أولاً: تعريف الطائرات بدون طيار المسلحة

الطائرة في اللغة هي (اسم) والجمع طائرات، في قاموس معجم الوسيط "فالطائرة": مركب آلئ على هيئة الطائر يسبح في الجو، ويُستعمل في النقل وال الحرب"⁽²⁾.

⁽¹⁾ ولید عسان سعيد جلعود، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دراسات العليا، جامعة نجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2013، ص105.

⁽²⁾ سارة عبدالله كمال، التنظيم القانوني للاستخدام المدني للطائرات بدون طيار، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية قانون، جامعة قطر، 2020، ص26.





بالنسبة للتعريف اللغوي فقد عرف قاموس كامبريدج الطائرات بدون طيار المسلحة على أنها " نوع من الطائرات، لا تملك طيار على متنها، لكنها تشير عن بعد"⁽³⁾. أما اصطلاحاً، الطائرات بدون طيار المسلحة هي: "عبارة عن آلات لها القدرة على التحلق في الفضاء الجوي بسبب ردود فعل الهواء تجاه جسمها، وهي مركبات غير مأهولة تقوم بالتحليق ويتم التحكم فيها بدون طيار على متنها ويتم ذلك بواسطة طيار يتحكم فيها من على سطح الأرض باستخدام جهاز تحكم"⁽⁴⁾. عرفت وزارة الدفاع الأمريكية الطائرات بدون طيار المسلحة بأنها: "مركبة جوية تعمل بالطاقة وهي لا تحمل مشغل آدمي، تستخدم قوة هوائية لرفع المركبة وبإمكانها الطيران بصورة مستقلة أو يمكن الطيران بها عن بعد وبإمكانها حمل شحنة قاتلة أو غير قاتلة"⁽⁵⁾.

وكما ورد في تعريف آخر، الطائرات بدون طيار المسلحة هي: "عبارة عن مركبة جوية بدون طاقم، يمكن التحكم بها عن بعد أو مستقلة، كما يمكن استردادها في نهاية الرحلة، وأن عدم وجود طاقم، يسمح لها القيام برحلات لفترة أطول وقد تتعرض لمخاطر كبيرة ومن مزاياها أنها تتيح خفض التكاليف بالمقارنة مع الطائرات المأهولة"⁽⁶⁾.

أن هذه الطائرات توصف غالباً بأنها: "آلات مصنوعة وفق النموذج الإدراكي القائم على الشعور والتفكير والفعل، فهي مزودة بأجهزة استشعار تسمح لها بقدر من إدراك الظرف، وبمعالجات أو بناء اصطناعي يقرر "طريقة الاستجابة لحافز معين، وبمنفذات تضع تلك القرارات" موضع التنفيذ"⁽⁷⁾.

من خلال النظر إلى تعاريف السابقة في وصف الطائرات بدون طيار المسلحة، يتبيّن لنا تم تركيز على بعض نقاط مثل قلة تكاليف صناعتها، وعدم وجود مشغل آدمي يساعدها على التحلق في هواء لمدة أكثر و تكون مجهزة بأدوات تساعدها لتقديم بمهامها.

وأخيراً يمكن تعريف الطائرات بدون طيار المسلحة بأنها : " هي مركبات جوية تلحق في الهواء، من دون وجود أي طيار على متنها، سواء من خلال توجيهها عن بعد أو من دون أي تدخل من جانب طيار يعني مستقلة، وتكون مجهزة بالطريقة التي تسمع لها بأداء مهامها، وتحمل حمولة قاتلة أو غير قاتلة".

ثانياً: خصائص الطائرات بدون طيار المسلحة

من خلال التعاريف السابقة تبرز الخصائص الطائرات بدون طيار المسلحة وأهمها:

1- الحد من الخسائر البشرية: حيث يتم تشغيلها و التحكم بها من المشغل من سطح الأرض، و يتم التشغيل عن بعد سواء تم التشغيل يدوياً أم من خلال برنامج الكتروني. أي انه لا تحتاج الى (طيارين، ملاحين) لاسيما في المهام الخطيرة، وحسب بعض تقارير الحرب العالمية الثانية فقد خسرت الولايات المتحدة الأمريكية (4000) طائرة وضعف ذلك من الطيارين والملاحين الجويين وفي 90% من الحالات أعلاه كانت الخسارة نتيجة لإسقاط الطائرات، كذلك خسرت الولايات المتحدة في حرب جنوب شرق آسيا مايزيد على (5000) رجل في المعارك أو الحوادث الجوية، وعليه أدرك امريكا و غيرها من الدول المتقدمة أن زيادة استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة يمكن أن يقلل من الخسائر البشرية⁽⁸⁾.

⁽³⁾Cambridge Dictionary Drone. Visited on: 15/2/2020. Available on:
<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/drone> .

⁽⁴⁾ سید حسام الدین لسانی و مهوش منفرد، تأملی بر مشروعيت کاربرد هوایپیماهای بدون سر نشین در مخاصمات مسلحانه از منظر حقوق بین الملل بشر دوستانه، فصلنامه مطالعات حقوق عمومی، شماره 1، 1396، ص246.

⁽⁵⁾ هیمن تحسین حمید، مشروعية القتل المستهدف باستخدام الطائرات المسيرة في مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات زین الحقوقية، بيروت - لبنان، 2017، ص.67.

⁽⁶⁾کینیت گون، إصدار الشهادات للمنظومات الجوية الصغيرة بدون طيار وأنظمة إدارة حركة مرورها، مقالة منشورة في مؤسسة (RAND) (2017، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE269/RAND_PE269z1.arabic.pdf) تاريخ الزيارة (2020-4-4). ص.2.

⁽⁷⁾ رزق عقلة الخوالدة، الطائرات المسيرة سلاح فعال في الحروب الحديثة، المقال المنشور على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aawsat.com/home/article/1891971>، التاريخ الزيارة 2020-3-25، ص.2.

⁽⁸⁾ مجموعة محررين، الدور الإستراتيجي للطائرات المسيرة والطائرات الخفية في الحروب المستقبلية وكيفية مواجهتها، مركز حازم لترجمة الدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، دون تاريخ نشر، ص.17.



2- تقليل التكلفة من الناحية الإقتصادية: تمتاز الطائرات بدون طيار المسلحة بأنها رخيصة الثمن وتقوم بنفس المهام التي تقوم بها الطائرة التقليدية ولكن بأقل تكلفة⁽⁹⁾.

3- الكفاءة في الأداء: تمتاز بالكفاءة في الأداء لأن عدم وجود عنصر بشري فيها يساعدها للبقاء في الجو لمدة أكثر، وبالفعل نجحت البحرية الأمريكية في تشغيل الطائرة بدون طيار المسلحة من طراز "آيون تايجر ion tiger"، تعمل بالهيدروجين السائل لمدة يومين كاملين من دون توقف. فضلاً عن ذلك أنه عندما يتم دمج ذلك مع الطاقة الشمسية المتتجدة على ارتفاعات عالية، يكون هناك مجال لاستمرار في فترات طيران إلى أسابيع، بل إلى أشهر⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني: ظهور الطائرات بدون طيار المسلحة

تطورت صناعة الطائرات بدون طيار المسلحة لتصبح مؤهلة لحمل ذخيرة تأقى بنفسها على الهدف المحدد⁽¹¹⁾. أن أولى التجارب العملية لهذه الطائرة كانت في إنجلترا سنة 1917 حين استخدمت هذه الطائرة المحملة بقنبلة في الحرب العالمية في ساحة المعركة الجوية، بهدف ضرب منطاد "زيبلين" الألماني (منطاد ألماني (منطاد الراديو أطلق عليه اسم "طائرة هيبوبيت سييري الأوتوماتيكية") في تجربة أثبتت على الرغم من أن مختبرها اعتقد أنه يمكن استخدامها ضد أهداف أرضية. وأدى فشل الجيش البريطاني في تحقيق هدفه من الطائرة، إلى إلغاء هذا المشروع، ففي عام 1918 أنشئ بديل أمريكي أطلق عليه اسم "طائرة هيبوبيت سييري الأوتوماتيكية" في تجربة أثبتت نجاحها وطورت فيما بعد، ثم بدأت الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وألمانيا – ليتحقق بها فيما بعد الاتحاد السوفييتي ودول أخرى⁽¹²⁾. وذلك في النصف الأول من عقد الأربعينيات وأثناء الحرب العالمية الثانية، إذ قام الألمان بصناعة مركبة بدون طيار لأغراض الاستخدام الحربي وسميت (VI) على شكل صاروخ (أرض-أرض) وبعد انتهاء الحرب واستحواذ الاتحاد السوفييتي وأمريكا على مخلفات ألمانيا المندرحة بدأ زمن بحوث وتطوير الطائرات المسيرة⁽¹³⁾.

شهدت الطائرات بدون طيار المسلحة تطوراً ملحوظاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقد أتاحت الحرب العالمية الثانية - 1945 1939، تم صنع أولى الطائرات بدون طيار المسلحة الموجهة بوجات الراديو أطلق عليها اسم (Target drone)⁽¹⁴⁾. أما دورها في المجال الاستخباري فقد بُرِزَ بعد حرب فيتنام 1975 - 1955 ، كما ارتبط ذكرها بالاستخدام في الهجوم على كوسوفا، عام 1999، حينما زودت آنذاك لأول مرة بالصواريخ في وقت لاحق، وفي عام 1991 خلال حرب الخليج، استخدم الأميركيان الطائرات بدون طيار المسلحة (بايونير) للمراقبة، وتحديد الأهداف⁽¹⁵⁾.

زاد الاهتمام أكثر بالطائرات بدون طيار المسلحة كأداة عسكرية مهمة في حرب الخليج الثانية، التي شهدت استخداماً واسعاً لهذه التقنية، كما صيرت الأحداث الإرهابية لعام 2001 من الطائرات بدون طيار المسلحة الداعمة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب⁽¹⁶⁾.

⁽⁹⁾ د. طاهر شوقي مؤمن، النظام القانوني للطائرات بدون طيار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، مجلد 58، العدد 2، 2016، ص. 9.

⁽¹⁰⁾ بيتر سينجر، دروس الحروب الماضية والاتجاهات التكنولوجية المستقبلية، منشور في كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص. 78.

⁽¹¹⁾ د. سوزان على حسن محمود، المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الطائرات بدون طيار (دراسة مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن الجامعة الأمريكية العربية المتحدة، العدد 8، 2019، ص. 342.

⁽¹²⁾ ميديا بنجامن، حرب الطائرات بدون طيار (القتل بالتحكم عن بعد)، ترجمة: أيهم الصباغ، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة - القطر، 2014، ص. 22.

⁽¹³⁾ د. حسين شکوهی، علی همت عنذلیی، توامندی های پهیاد در جنگ های آینده، فصلنامه علوم وفنون نظامی "دانشگاه فرماندهی و ستاد ارتش، تهران، سال هفتم، شماره 18، 1390، ص. 7.

⁽¹⁴⁾ علي الذهب، الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190530074750193.html>، تاريخ الزيارة 13-5-2020، ص. 22.

⁽¹⁵⁾ علي رضا نجبر، چالش های حقوق بین الملل بشر دوستانه در قبال توسعه هوایپماهای بدون سرنشین نظامی، فصلنامه مطالعات بین المللی، انجمان علمی مطالعات صلح ایران، تهران، شماره 2، 1392، ص. 105.

⁽¹⁶⁾ د. صبرينه مزياني، الحرب اللاتصالية والتقييمات الفتايلية المعتمدة- الطائرات دون طيار أنموذجًا ، المجله الجزائريه للأمن الإنساني" جامعه باتنه 1 ، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص. 538.





أصبحت الطائرات بدون طيار المسلحة عنصراً رئيساً في أهم جيوش العالم وأكثرها تقدماً، فقد توجه الكثير من الدول إلى استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة في الحروب حمايةً للطيارين من جهة، ومن جهة أخرى لقلة تكاليفها مقارنة بالطائرات التقليدية من حيث القيمة واستهلاك الوقود، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية التي عدتها سبيلاً إلى «الحرب الشاملة على الإرهاب»⁽¹⁷⁾.

في الوقت الراهن وبعد تطور التكنولوجيا زاد الاهتمام أكثر بالطائرات بدون طيار المسلحة، فضلاً عن استخدامها في الاستطلاع والمراقبة، تستخدم في عملية القتل مستهدف وحمل القذائف وحمل المواقع الحيوية للعدو.. الخ

المطلب الثاني: أنواع الطائرات بدون طيار المسلحة واستخداماتها

سنقسم هذا المطلب على فرعين، سنتناول بالدراسة أنواع الطائرات بدون طيار المسلحة في فرع أول، وصور استخداماتها في فرع ثانٍ وكالآتي.

الفرع الأول: أنواع طائرات بدون طيار المسلحة

الطائرات بدون طيار المسلحة لها اصناف عديدة، إذ تشمل الطائرات بدون طيار المسلحة انواع وفئات مختلفة بحسب الغرض أو المهمة المراد تنفيذها أو النظام الخاص بالتحكم بها، كذلك بالنظر لاختلاف حجمها ووزنها وعلى النحو الآتي:

أولاً: من حيث طريقة قيادتها

الطائرات بدون طيار المسلحة من حيث طريقة قيادتها هي:

1- الطائرات بدون طيار المسلحة بصورة مباشرة ومستمرة من الأرض Piloted Vehicle Remotely : وهذا النوع من الطائرات يمثل الجيل الاقمم منها، حيث يقع التحكم في الطائرة عن بعد مثل البريداتور⁽¹⁸⁾. إلاّ أنّ ما يعيّب هذا النظام هو إنه يمكن التشويش عليه على نحو يفقد المتحكم السيطرة على الطائرة، كما يمكن اختراق برنامج قيادة الطائرة ومن ثم توجيهها على نحو مغاير أو معاكين، إذا ما تمكّن العدو أو أي جهة أخرى من اكتشاف الشفرة الخاصة بالترددات التي تتنافاها الطائرة من أجهزة التحكم الأرضية⁽¹⁹⁾.

2- طائرات بدون طيار المسلحة من النوع الآلي، أي التي لديها آلية خاصة للطيران، هذا النوع من المركبات الجوية غير المأهولة يتم توجيهها إلى وجة محددة وعندما يطير هذا النظام لا يمكن التحكم بتغيير مسارها وهدفها. وهذا النوع لا يمكن التشويش عليه أو الدخول إلى برنامج قيادته. إن هذا الجيل من الطائرات يستخدم لإطلاق القنابل والصواريخ⁽²⁰⁾.

3- أما النوع الثالث فيتميز بالجمع بين النظام اليدوي والإلكتروني، حيث تحلق الطائرة وفق نظام طيران أو برنامج معد مسبقاً، فضلاً عن ذلك يمكن للطيار التدخل وتغيير أو تعديل مسار الطائرة والتحكم فيها، وهذا النوع يمكن أن يحلق لمسافات بعيدة وقد يغيب عن المدى البصري للطيار⁽²¹⁾.

⁽¹⁷⁾ليفيا ناسيوس، مارك ليفين، القتل المستهدف (إغراءات تقنية الطائرة بدون طيار...كارثة سياسية وإستراتيجية، منتدى العلاقات العربية والدولية، العدد 20-11-2020، ص.8. تاريخ الزيارة: https://fairforum.org/translation

⁽¹⁸⁾أوستن لونج، الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين: الإرهاب الدولي، والتمرد، وحرب الطائرات من دون طيار، منشور في كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص.37.

⁽¹⁹⁾د.محمد بن صالح الحربي، الدرون... سلاح ((الجيل الثالث)) في الحروب، المقال المنشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/17228918

⁽²⁰⁾دبراء منذر كمال عبداللطيف، الطائرات المسيرة من منظور القانون الدولي الإنساني، بحث شاركت في مؤتمر جامعة مؤتة، الأردن، 2016، ص.2.

⁽²¹⁾سارة عبدالله كمال، التنظيم القانوني للاستخدام المدني للطائرات بدون طيار، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية قانون، جامعة قطر، 2020، ص.18.



ثانياً: حسب الارتفاع و القدرة على التحمل: وتقسم إلى:

- الطائرات منخفضة الارتفاع و القدرة على التحمل، يمكنه الطيران لارتفاع لا يزيد عن 1000 متر، و تترواح مدة بقائها في الجو ما بين 4 إلى 24 ساعة.
- الطائرات متوسطة الارتفاع و القدرة على التحمل، التي يمكنه الطيران بارتفاع ما بين 4600 إلى 7700 متر، ويمكنها البقاء في الجو لمدة 30 ساعة متواصلة و قدرتها على أن تنقل أحمال ثقيلة نسبياً قد تصل إلى 640 كغم.
- الطائرات عالية الارتفاع و القدرة على التحمل، التي يمكنها أن تلتحق لارتفاع أكثر من 10000 متر فوق سطح الأرض و قد يصل ارتفاعها إلى 100000 قدم، مع قدرتها على البقاء في الجو أياماً وأسابيع وربما حتى أشهر⁽²²⁾.

ثالثاً: من حيث الحجم: يتعدد أنواع الطائرات بدون طيار المسلحة بالنسبة لأحجامها إلى:

- صغرى الحجم، كالميكرودرون (microdrones) التي من الممكن أن يصل وزنها لقرابة 1 جرام فقط ويفصل من ضمن الطائرات بدون طيار المسلحة خفيفة الوزن جداً.
- متوسطة الوزن، كالمينيدرونز (minidrones) التي تزن حوالي 25 كيلوجرام فتوصف بأنها من الطائرات الخفيفة إلى متوسطة الوزن.
- الوزن الثقيل ومنها ما يسع لحملة أكبر، فيكون حجمه أكبر ويفصل من ضمن ذات الوزن الثقيل الذي يتراوح بين 200 كيلوجرام إلى 2000 كيلوجرام. -في كل الأحوال- تعد الطائرات بدون طيار المسلحة أصغر حجماً وحملة من الطائرات التقليدية⁽²³⁾.

الفرع الثاني: استخدامات الطائرات بدون طيار المسلحة

وفي ضوء قدرات الطائرات بدون طيار المسلحة وإمكانياتها الهائلة، فإنها تستطيع تقديم العديد من الخدمات العسكرية ذات الأهمية والحيوية للقوات المسلحة وأجهزة المخابرات التي تملكها، وهي المهام الاستخباراتية و الحربية، ومن مهام الحربية لها، تقوم الطائرات بدون طيار المسلحة بنفس المهام القتالية التي تقوم بها الطائرات المقاتلة تقليدية مثل قصف المواقع العسكرية واستهداف المقاتلين منها طائرة غلوب هوك التي لها القدرة على إطلاق صواريخ موجهة بدقة عالية وكما تستخدم في عمليات القتل المستهدف، لاستهداف عناصر الجماعات الإرهابية بدقة فائقة، فقد استخدمتها بعض الدول في مكافحة الإرهاب واستهداف المشتبه بهم بالإرهاب ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية خلال حربها على الإرهاب⁽²⁴⁾. فيتم استخدامها ل القيام ببعض العمليات العسكرية التي تشكل نسبة خطير عالية من وجهة نظر العسكرية إذا ما قامت بها الطائرات التقليدية يوجد طيار على متنها⁽²⁵⁾. كمثال المقاتلة "إف - 35" الأمريكية، تتميز المقاتلة بقدراتها على القيام بتحديد موقع العدو وتعقب قواته، وتعطيل راداراته، والهجوم بفعالية، وتجمع الطائرة بين مميزات التخفي وقدرتها الفائقة على حمل الأسلحة والوقود داخلياً، إذ يمكنها حمل أكثر من 18000 رطل من الأسلحة الداخلية والخارجية، مما يتيح لها القدرة على الاشتراك في ضرب أهداف أرضية، وتنفيذ مهام جو- أرض بنجاح من دون أن يتم اكتشافها وتتبعها، إلى جانب قدرتها المتميزة على المناورة⁽²⁶⁾.

ومن الاستخدامات الأخرى للطائرات بدون طيار المسلحة في المجال العسكري هو استخدامها في عمليات الاستطلاع الجوي فوق أرض العدو والاستطلاع أثناء المعركة وتحديد الإحداثيات الحيوية للعدو. تقوم بتنفيذ المهام الاستطلاعية من خلال تزويدتها بالآلات تصوير. تستخدم أيضاً في مجال المراقبة الفورية والمستمرة لميدان المعركة، كما يمكن استخدامها للإنذار المبكر، وتحويلها

⁽²²⁾ بن تومي سليمية، الاستخدامات المدنية للطائرات بدون طيار المجال الإعلامي نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة 8 ماي 1945 إقامة، جزائر، 2016، ص.28.

⁽²³⁾ د. حسين الساعدي، دوائل الواثلي، الطائرات المسيرة وتطبيقاتها العسكرية، دون مكان نشر، 2014، ص.33.

⁽²⁴⁾ دهقاني أيوب، تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الإستراتيجية العسكرية، مجلة المعيار، تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 6، العدد 2020، 15، ص.155.

⁽²⁵⁾ آمنة سعيد خلفان بن مران الظاهري، التنظيم القانوني للطائرات بدون طيار، رسالة الماجستير المقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص.19.

⁽²⁶⁾ د. بشادي عبد الوهاب منصور، عشرة أسلحة: أبرز المنظومات التسليحية المثيرة للجدل في الفترة الأخيرة، مجلة اتجاهات الأحداث، تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد 31، خريف 2019، ص.4.





إلى صوراً يخيف بها العالم. وبعدها عن المجال العسكري، والتعرف على نوايا الخصم والتغلغل الاستخباراتي في عمق العدو، فبرزت الحاجة إلى هذه الطائرات القادرة على الاقتراب من الأهداف المرصودة والمناورة والتقليل بخفة ونقل البيانات بصورة مباشرة إلى القواعد الرئيسية، ومساعدة القواعد الأرضية في تقدّمها، ودراسة ميدان المعركة بتفاصيل أكثر مع هامش خطورة أقل⁽²⁷⁾.

المطلب الثالث: موقف المجتمع الدولي من استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة

توسعت المناقشات بشأن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة بشكل كبير في السنوات الأخيرة في المحافل الدبلوماسية والعسكرية والعلمية والأكاديمية وال العامة⁽²⁸⁾. تباينت المواقف الدولية من استخدامها. ففريق يذهب إلى عدم شرعية استخدام مثل هذه الوسائل، وفريق آخر يدافع عن استخدام هذه الوسائل ويسعى نحو تطويرها وقد أوجد كل اتجاه مجموعة من الحجج، في هذا المطلب نتكلم عنهما خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الاتجاه المعارض

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه ثمة أسباب تستدعي توخي الحذر في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة، فقد تناول المقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو إجراءات موجزة أو تعسفية موضوع الأسلحة (الروبوتات) المستقلة في تقرير صدر عام 2010 وأوصى فيه أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتلقى دون تأخير على الحدود القانونية التي ينبغي أن تحكم نشر الطائرات بدون طيار المسلحة واستخدامها، وشدد على أهمية الشفافية والمساءلة في الحرب بواسطة الطائرات من دون طيار المسلحة. وإن الاستخدام الموسع للطائرات بدون طيار المسلحة إذا لم تتم مواجهته يمكن أن يلحق ضرراً بأركان الأمن الدولي وان يوجد سوابق تقوض حماية الحياة في مختلف بقاع العالم في الأجل الطويل⁽²⁹⁾. وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه من إنتشار تكنولوجيا الطائرات بدون طيار المسلحة واللجوء إليها بشكل متزايد، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التناول في العديد من النزاعات المسلحة بين أطرافها، على أن استخدام هذه الوسائل يؤدي إلى الحق الأذى بالمدنيين نتيجة لتواجد الطرف المستهدف بين المدنيين⁽³⁰⁾. هذا ويرى الرافضون أن الاعتراف بمشروعية الاستهداف بالقتل من خلال الطائرات بدون طيار المسلحة، سيمثل إنكاراً لمبادئ المحاكمات العادلة، أو علنية المحاكمات؛ وافتراض البراءة؛ و العمل بحق المتهم في الدفاع عن نفسه. كما سيؤدي هذا الاعتراف إلى أن يصبح العالم يأسره ساحة لقتال وستختفي الحدود الجغرافية للنزاعات المسلحة، ويختفي معها مصطلح زمن النزاع وسنعيش حالة من الصراع الدائم لا نهاية لها، وسيختفي مصطلح إعلان الحرب على الرغم مما يتربّط عليه من نتائج قانونية وتبعات على أطرافها، فضلاً عن أن هذا الاعتراف سيؤدي لاحتزار عنيف للثوابت التي يقوم عليها القانون الدولي مثل شرط الضرورة، ومبدأ التاسب الملائم لاستخدام القوة المسلحة في أي نزاع. انتقدت المحامية الأمريكية البالكستانية (رافيا زكرياء) استهداف الجماعات الإرهابية بالأسلحة الفتاكـة ذاتية التحكم قائلـة: "يجلس مشغلي الطائرات بدون طيار المسلحة في مكان ما في الولايات المتحدة، في حجرة وبهذه عصـا القيادة ويتحكمـ في طائرة بدون طيار المسلحة مزوـدة بـقبـلة مـمـيتـة، يـقومـ بالـتصـوـيبـ، بما يـشـبـهـ الـأـعـابـ الـفـيـديـوـ، ويـطـلـقـ النارـ عـلـىـ الأـهـدـافـ الـتـيـ يـرـاهـاـ عـلـىـ خـرـيـطةـ الـقـمـرـ الصـنـاعـيـ، ويـقـتـلـ الـهـدـفـ فـيـ بـعـضـ الـاحـيـانـ، وـقـدـ لـاـ تـكـوـنـ الـمـعـلـوـمـاتـ الـاسـتـخـبـارـاتـيـةـ صـحـيـحةـ فـيـ أـحـيـانـ كـثـيرـ، اـتـدـعـ عـائـلـةـ نـائـمـةـ ثـمـ سـوـءـ الـحـسـابـاتـ، فـيـمـوتـ أـفـرـادـهـ لـتـسـتـفـيدـ طـالـبـانـ مـنـ الضـرـرـ وـالـفـوـضـيـ النـاتـجـ عـنـ ذـلـكـ، وـتـجـدـ مـقـاتـلـينـ جـددـ، لـيـنـتـقـمـ هـوـلـاءـ الـمـجـدـينـ الـجـددـ غـصـبـاـ مـنـ الـهـجـمـاتـ الطـائـراتـ بـدـونـ طـيـارـ المـسـلـحـةـ⁽³¹⁾.

(27) خالد أعدور، عدم مشروعية الجاسوسية من الهواء في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 10، العدد 2019، 1، ص 1241.

(28) أماندib سينغ جيل، دور الأمم المتحدة في معالجة التقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكـة ذاتـيـةـ، مـقـالـةـ مـنشـوـرـ عـلـىـ المـوـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ التـالـيـ (https://www.un.org/ar/45129)، التـارـيـخـ الـزـيـارـةـ 5-8-2020، ص 3.

(29) د. هادي نعيم المالكي، د. محمود خليل جعفر، مدى مشروعية استخدام الطائرات من دون طيار في إطار القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن الجامعة البغدادية، مجلد 30، العدد 2، 2015، ص 23.

(30) د. حيدر كاظم عبد علي، محمد عبدالرحمن ناصر، وسائل القتال الحديثة (دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني)، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، النجف، العراق، العدد 45، 2018، ص 205.

(31) ميديا بنجامين، مصدر سابق، ص 37.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التقدم التكنولوجي إذا ما ظل في الحدود المناسبة يمثل تقدماً عسكرياً مشرعاً بل انه قد يساعد في جوانب معينة على جعل النزاع المسلح أكثر إنسانية، وينفذ الأرواح من الفريقين. كما يرى المدافعون عن القتل المستهدف بالطائرات بدون طيار المسلحة، بأن هذه الأسلحة لا يمكن أن تعاني من بعض نقاط الضعف التي يعني منها العنصر البشري، فهي لا تتصرف عادة بدافع الانتقام والغضب أو الخوف، كما أنهم يرون أن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة لا يعني اشتراط عدم ارتکابها لأي خطأ، إذ يرون أن سلوك العنصر البشري الذي سيتولى اتخاذ القرارات عوضاً عنها، هو المعيار الذي ينبغي أن يعتمد، لكن هذا المعيار لا يكون دائماً خالياً من الشوائب، وأنه ليس من القاطع أن جميع هذه الأسلحة سوف تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني، وإن هذه الأسلحة كما هو الحال مع معظم أنظمة الأسلحة الأخرى يجب الحكم على مشروعيتها، ومشروعية استخدامها على أساس كل حالة على حدة، وأنه يجب التمييز دائماً بين مشروعية السلاح في حد ذاته، وبين الاستخدام غير القانوني لأسلحة مشروعة. كما يرون أيضاً أن هذه الأسلحة قادرة على أن تقرر متى؟ وضد من، وكيف تستخدم القوة المميتة؟ على أساس نظم البرامج الحاسوبية المعدة مسبقاً والحاصلة على الخبرات المتراكمة، و إن هذه الأسلحة قادرة على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال تنظيمها تقنياً خلال دقائق معدودة⁽³²⁾.

نستخلص مما تقدم بأنه تبليغ المواقف الدولية من استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة، لعدم وجود اجماع دولي على القبول أو الرفض لاستخدامها، وذلك بسبب عدم مراعات مبادئ القانون الدولي الإنساني في استخداماتها والأشكاليات التي ترتب عليها والتي سننكلم عنها خلال البحث الثاني.

المبحث الثاني: انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني باستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة

سعى القانون الدولي الإنساني منذ نشوئه لتنظيم القواعد والضوابط التي تحكم سير العمليات العسكرية خلال النزاعات المسلحة بنوعيها الدولي، وغير الدولي. إن المأساة التي خلفها كل نزاع عسكري على الإنسانية، والضحايا من المدنيين مقارنة بالعسكريين من نزاع لآخر، ونفيات الأسلحة وخطورتها الممتدة إلى ما بعد النزاعات، والت سابق نحو امتلاك أخطر الأسلحة، كل هذه النكبات على الإنسانية دفع الدول إلى صياغة القانون الدولي الإنساني لتحكم إليه في النزاعات المسلحة، وأهم هذه الصياغات القانونية اتفاقيات لاهاي 1899 و 1907 و 1954 و اتفاقيات جنيف 1864 و 1906 و 1929 ثم الاتفاقية الرابعة لسنة 1949 وبروتوكوليهما الإضافيين 1977⁽³³⁾. هذا وعلى الرغم من عدم قدرة هذا القانون على منع الحرب، إلا أنه يسعى للحد من آثار النزاعسلح فيما بين الأطراف المتنازعه وبشكل خاص لحماية المدنيين من لا يشاركون في القتال، والأشخاص الذين أصبحوا عاجزين عن المشاركة في القتال، والسعى لتحبيب الأعيان المدنية عن سير الأعمال العدائية خلال سير العمليات القتالية التقليدية، ظهرت هذه المبادئ في ضوء الحروب التقليدية ومع التطور التقني واستحداث الأسلحة الحديثة كان من المفترض وجود ضوابط لحماية الغنائم المحمية في سياق هذه النزاعات⁽³⁴⁾.

غيرت تكنولوجيات الحرب الجديدة طريقة شن النزاعات المسلحة، بشكل مستمر، فنتج عن ذلك أنواع جديدة من المخاطر التي تواجه المدنيين والبنية التحتية المدنية، مما جعل مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعد أهام اختبار حقيقي ومعقد حول إمكانية تطبيق قواعده على هذا النوع الجديد من وسائل القتال، فُطّرحت أسئلة جديدة بشأن كيفية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الحالية، بما إذا كان ثمة حاجة إلى قواعد جديدة، وبذلت تلذ في كثير من الأحيان معضلات أخلاقية عميقه تواجه المجتمعات الإنسانية جماء⁽³⁵⁾. كل هذه الامور بحاجة إلى بحث جديد و دراسة معمقة مما نتكلم عنها في المطالبات الآتية التحديات الطائرات بدون طيار المسلحة كالเทคโนโลยيا العسكرية الحديثة وكيفية تنفيذ أهم المبادئ القانونية للقانون الدولي الإنساني حولها.

⁽³²⁾ د. هادي نعيم المالكي، د. محمود خليل جعفر، مصدر سابق، ص 24.

⁽³³⁾ بوكر مصطفاوي، مبدأ الضرورة العسكرية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمزة لخضر، الجزائر، 2017، ص 38 .

⁽³⁴⁾ عمر محمود عمر، الحرب الإلكترونية في القانون الدولي الإنساني، مجلة دراسات- علوم الشريعة والقانون، تصدر عن الجامعة الأردنية، المجلد 46، عدد 3، 2019، ص 141.

⁽³⁵⁾ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مصدر سابق، ص 54.



المطلب الأول: مدى امتثال الطائرات المسلحة بدون طيار المسلحة لمبدأ التمييز

سنقسم هذا المطلب على فرعين، سننبع في الفرع الأول مفهوم مبدأ التمييز، وفي الفرع الثاني: مدى امكانية تطبيق مبدأ التمييز في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة وكالآتي:

الفرع الأول : مفهوم مبدأ التمييز

أن أهم المبادئ التي قامت عليها حماية حياة المدنيين في القانون الدولي الإنساني، هو: مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغيرهم لتقصر الهجمات العسكرية على من يشاركون في الأعمال القتالية فحسب، ولا تتعدى أثارها السيئة إلى غيرهم، يعدّ مبدأ التمييز أحد المبادئ الأساسية التي تحكم قانون النزاعات المسلحة، بما في ذلك القانون الدولي العربي المطبق على النزاعات الدولية وغير الدولية المسلحة، بل إن البعض يعدّ هذا المبدأ قاعدة أمراً. يحدد هذا المبدأ من تصرفات الأفراد العسكريين الذين قد يكونون متورطين في نزاع مسلح، والمدنيين الذين لا ينبغي استهدافهم في مثل هذه الهجمات.⁽³⁶⁾ تطور هذا المبدأ من قاعدة قانونية عرفية لتصبح قاعدة قانونية مدونة في الاتفاقيات لأول مرة، ضمناً في إعلان سان بطرسبرج عام 1868 عندما نص على أنه: يجب أن يكون الغرض الشرعي الوحيد الذي تستهدفه الدول أثناء الحروب هو إضعاف قوات العدو العسكرية⁽³⁷⁾، ثم في لائحة لاهي المتعلقة بأعراف الحرب البرية إذ ورد فيها: تحظر مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني المحمية أيا كانت الوسيلة المستعملة⁽³⁸⁾.

وبعدها نص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على: "أن تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية"⁽³⁹⁾. يتطلب مبدأ التمييز وفق نص المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 أن تميز أطراف النزاع المسلح في الأوليات كافة بين الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية من جهة أخرى، فضلاً عما نصت عليه الفقرة 2 المادة 51 من البروتوكول نفسه: "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا، وكذلك الأشخاص المدنيون، محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به، الرامية أساساً إلى بث الذعر في صفوف السكان المدنيين". كما ورد في المادة 52 من البروتوكول عينه: "لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع"، فضلاً عن المادة 55 من البروتوكول الأول الذي يحظر أيضاً استخدام وسائل القتال وأساليبه التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة السكان أو بقائهم، وتحظر هجمات الردع ضد البيئة الطبيعية. كما توفر المادة 56 منه الحماية للأشغال الهندسية والمنشآت التي تضم قوى خطرة. وفي هذا السياق أكدت محكمة العدل الدولية في رأي استشاري عام 1966 على أن القانون الدولي الإنساني يقوم على مبدأين جوهريين، يقضي الأول بأنه يجب على الدول لا تجعل من المدنيين هدفاً للهجوم، أما المبدأ الثاني فيقضي بتحريم استعمال الأسلحة التي من شأنها أن تسبّ آلاماً لا مبرر لها، وهذا المبدأ قد نصت عليه أيضاً لائحة لاهي المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها لعام 1907 "على أن حق الأطراف المتحاربين في اختيار وسائل القتال وأساليبه ليس بالحق غير المحدود"⁽⁴⁰⁾.

لقد أقر البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 القاعدة العامة في حماية السكان المدنيون إذ قرر أنه: "يتمتع السكان المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية"⁽⁴¹⁾. سواء كانت دفاعية أو هجومية ضد خصم، سواء في البر أو البحر أو الجو، ولا يمكن أن يكون المدنيون بوصفهم هذا محلاً للهجوم،⁽⁴²⁾ وتعرف الهجمات بأنها (أعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد خصم)، وتحظر المادة 51 من البروتوكول الأول جنيف لعام 1977، في الفقرة 4 منه الهجمات العشوائية وقد حصر في الفقرة 4 و5 الهجمات العشوائية وحددها على أنها هي:

⁽³⁶⁾ د. مفيد شهاب، الدراسات في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، دار مستقبل العربي، القاهرة، 2009، ص 97.

⁽³⁷⁾ آدم عبدالجبار عبدالله بيدار، حماية الحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الدولية بين الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2009، ص 174.

⁽³⁸⁾ د. حيدر كاظم عبد علي، مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين (دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني)، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، الجامعية النجف الأشرف، العدد 2013، 22، ص 408.

⁽³⁹⁾ إبريش محنـد أرـزقـي، التميـز بـينـ المـقاـطـلـينـ وـغيرـ المـقاـطـلـينـ فـيـ القـانـونـ الدـولـيـ الإـنـسـانـيـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ مـقـدـمـةـ إـلـىـ مجلـسـ كـلـيـةـ الحـقـوقـ وـالـعـلـمـ الـسـيـاسـةـ، جـامـعـةـ عـدـالـرـحـمـانـ مـيرـةـ، الـجزـائرـ، 2020ـ، صـ39ـ.

⁽⁴⁰⁾ حسن فياض، الهجمات السيرانية من منظور القانون الدولي الإنساني، المجلة الدفاع الوطني، تصدر عن الجيش اللبناني، لبنان، العدد 114، 2020، ص 18.

⁽⁴¹⁾ المادة 51 فقره 1 من البروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

⁽⁴²⁾ المادة (49) فقره 1 أو 2 و3 من البروتوكول جنيف الأول لعام 1977 وكذا مادة 51 فقره 2 من نفس البروتوكول .





أ – التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

ب- أو استخدام طريقة للقتال أو وسيلة لا يمكن بواسطتها أن تحدد الهدف العسكري

ج- أو استخدام وسيلة لا يمكن حصر آثار نتائجها.

ذلك تعدّ جريمة الهجمات العشوائية والهجوم بالقنابل على مدينة أو قرية مكتظة بالسكان المدنيين بغض النظر عن الوسيلة إذا يصعب التمييز والتبعاد بين الهدف العسكري والمدنيين. والهجوم الذي يتوقع من وراءه التسبب بخسارة بأرواح المدنيين، تتجاوز الميزة العسكرية الملموسة من وراء هذا الهجوم⁽⁴³⁾. كما حظر مهاجمة الأشياء وتدمرها ونقلها التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، كالمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية وشبكات المياه وغيرها⁽⁴⁴⁾.

الفرع الثاني: مدى امكانية تطبيق مبدأ التمييز في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة

أما بخصوص استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة، وفي ضوء مبدأ وجوب التمييز بين المدنيين والمقاتلين، فيمكن القول، بأنه عكف باحثون كثيرون على دراسة الانتهاكات التي تقوم بها الطائرات بدون طيار المسلحة، وبالاستناد إلى أحكام القانون الدولي الإنساني منهم على سبيل المثال، كريس كول (Chris Cole)، الذي أعد دراسة قانونية حولها، مؤكداً فيها أن المبادئ الدولية ذات الصلة باستخدام طرائق القتال ووسائلها، لم تكن بعيدة عن التنظيم القانوني الحالي للطائرات من دون طيار المسلحة، وبالذات أحكام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. وبالنسبة للأهداف التي يتم استهدافها من الطائرات بدون طيار المسلحة يجب أن تكون ضمن الأهداف المشروعة، فهي تحتاج إلى أن تلبي الحد الأدنى المنصوص عليه في تعريف الأهداف العسكرية. وتعرف الأهداف العسكرية بأنها (الأهداف التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها او استخدامها والتي يتحقق تدميرها كلية أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه، ميزة عسكرية مؤكدة) ومن ثم فإن شرعية عمليات الطائرات بدون طيار المسلحة تعتمد على تحقيق الميزة العسكرية ملموسة، فيجب استبعاد تحقيق المزايا المحتملة⁽⁴⁵⁾. هذا وعلى الرغم من قوة التقنية التي تتمتع بها هذه الطائرات والتطور الكبير الذي شهدته إلا أنها تسفر أيضاً عن خسائر تسبب في كوارث إنسانية حيث توجد صعوبة في تمييزها بين المقاتلين وغير المقاتلين. كما في الحادثة التي وقعت في أفغانستان عام 2014 بسبب ارتباك المتحكمين بالطائرات من كانوا موجودين في القاعدة العسكرية في (نيفادا) إثر خطأ في التمييز بين مسافرين عاديين ومقاتلي طالبان مما تسببت استنتاجاتهم الخطأة بمجازر كبيرة. كما تشير تقارير صادرة من البيت الإيبض، فإن عدد المدنيين الذين قتلوا في ضربات الطائرات بدون طيار المسلحة في باكستان واليمن والصومال ولি�بيا ارتفع العدد خلال عام 2009 من 15 إلى 116 مدنياً تعرضت في 2 أيلول عام 2012 سيارة من نوع تويوتا لاندكروزر، لهجوم من طائرة بدون طيار المسلحة قرب مدينة رداع وسط اليمن، وتسببت الغارة في مقتل 12 شخصاً من ركابها من بينهم ثلاثة أطفال وامرأة حامل، كما تعرض السائق وراكب آخر إلى حروق خطيرة، إلا أنها تمكن من النجاة، مما يعد هذا انتهاكاً واضحاً لقوانين الحرب التي تمنع الهجمات التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين⁽⁴⁶⁾.

تذهب منظمة العفو الدولية في أحد تقرير لها حول عمليات القتل المحدد المستهدف بالطائرات بدون طيار المسلحة والذي عنونته بـ(هل سأكون التالي؟) إلى أنه في باكستان وحدها نفذت الولايات المتحدة ما بين 330 إلى 347 ضربة جوية بالطائرات بدون طيار المسلحة ما بين عام 2004 و 2013، وقد استندت في هذه الأرقام إلى تقارير منظمات غير حكومية والحكومة الباكستانية، وقد أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها، إلى أنه ما بين 400 إلى 900 مدنياً، قد وقعوا قتيلاً جراء هذه الضربات، وإن 600 مدنياً قد أصيبوا إصابات خطيرة⁽⁴⁷⁾.

ووجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي: "يجب أن يكون مثل هذا السلاح قادرًا على التمييز، ليس بين المقاتلين والمدنيين، فحسب بل بين المقاتلين النشطين والمقاتلين العاجزين عنمواصلة القتال، وبين المدنيين الذين يلعبون دوراً مباشراً في الأعمال القتالية

⁽⁴³⁾ د. نعمان عطا الله الهيثي، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2015، ص 17.

⁽⁴⁴⁾ د. عمر الحسين، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 96.

⁽⁴⁵⁾ سالم أنور أحمد العبيدي، مدى مشروعية عمليات القتل المحدد الهدف بالطائرات المسيرة في إطار القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن جامعة تكريت، العراق، السنة 6، العدد 22، 2014، ص 336.

⁽⁴⁶⁾ سالم أنور أحمد العبيدي، مصدر سابق، ص 336.

⁽⁴⁷⁾ علي رضا رنجبر، مصدر بيشين، ص 121.



وال المدنيين المسلمين⁽⁴⁸⁾، والمقاتلين المصابين، أو الذين استسلموا أو أصيبوا بمرض عقلي، إذ يطبق بشأنهم مبدأ التمييز، هذا الانظمة التي لا تميز بين المقاتلين وغيرهم، الطائرة Harpy الاسرائيلية، وهي طائرة دون طيار، أتوماتيكية وانتهارية – لديها ذخيرة تكشف إشارات الرadar، وعند عثورها على أحد الأهداف، تبحث في قاعدة البيانات الخاصة بها لمعرفة ما إذا كان صديقاً أم لا؟ ومن ثم تبدأ عملية القصف، وهنا يثير التساؤل حول معرفة ما إذا كان الرadar على محطة مضادة للطائرات أو على سطح مدرسة، وبالتالي تفتقر الروبوتات إلى المكونات الرئيسية المطلوبة لضمان الامتثال لمبدأ التمييز، إذ ليس لديها حواس أو رؤية كافية للتمييز بين المقاتلين والمدنيين -ولا سيما- في حرب المتمردين، أو الاعتراف بالمقاتلين الجرحي أو المستسلمين⁽⁴⁹⁾.

وقد شهدت الهجمات باستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة ازدهاراً ملحوظاً في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إذ سُجلت 43 غارة ما بين يناير وأكتوبر عام 2009 كذلك قتلت الطائرات الأمريكية بدون طيار المسلحة بين العامين 2006 و 2009، في أفغانستان وباكستان، ما بين 750 و 1000 شخص. ويفيد بعض التقارير أنَّ ما بين 66 و 68 % كانوا من الإرهابيين، في حين كان البقية من المدنيين⁽⁵⁰⁾.

فعلى سبيل المثال خلص التحقيق الذي قامت به (منظمة مراقبة حقوق الإنسان) بشأن الهجمات الأمريكية على العراق، بالقول: بأنها تفتقر إلى المشروعية وإن الولايات المتحدة استخدمت منهجمية استهداف خاطئة، واعتمدت على اعتراض مكالمات هاتفية عبر الأقمار الصناعية وعلى أدلة غير كافية، وقد ترافقت إستراتيجية الاستهداف الخاطئة هذه مع الافتقار إلى التقييم الفعال قبل الهجوم للأخطار المحتملة على المدنيين والتي تقييم مدى نجاح الهجمات وفائتها بعد تفيذها، هذا وقد فشلت الهجمات التي ادعت الولايات المتحدة بأنها تستهدف القيادات العراقية وعددها خمسون هجنة، مع إن تلك الهجمات لم تقتل أي شخص من الأشخاص المستهدفين، بل تسببت في مقتل عشرات المدنيين وجرحهم⁽⁵¹⁾.

لم يعد استخدام الطائرات بدون الطيار مقتصرًا على الحكومات والدول المتقدمة والمتقدمة، بل أصبحت في متناول يد الكثير من الجماعات والأطراف المسلحة، وأن ميليشيا الحوثي نفذت أكثر من 260 هجوماً إرهابياً على أهداف مدنية باستخدام طائرات بدون طيار من عام 2019 حتى نهاية يناير 2022. أكثر من هذه الهجمات كانت موجهة نحو أهداف وأعيان مدنية، سواء في اليمن أو المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة. إن عدد الضحايا المدنيين جراء استخدام الحوثيين للطائرات المسيرة يقدر بنحو ثلاثة آلاف مدني، يتوزعون بين قتيل وجريح، معظمها في اليمن، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالأعيان والمنشآت المدنية مثل المنازل والمستشفيات والمدارس⁽⁵²⁾.

من خلال مما تقدم نرى بأن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين تعتبر من المبادئ الأساسية، من الضروري الالتزام بها من قبل الأطراف النزاع، إن استخدامات الطائرات بدون طيار المسلحة فضلاً عن قوة التقنية التي تتمتع بها والتطور المستمر فيها ولكن اسفرت عن إستخدامها خسائر تسببت في كوارث انسانية، وذلك لصعوبة في تمييزها بين المقاتلين وغير المقاتلين. -لا سيما- في عمليات القتل المحدد الهدف، إن تلك الهجمات لم تقتل أي شخص من الأشخاص المستهدفين، بل تسببت في مقتل عشرات المدنيين وجرحهم، و ذلك بسبب الغموض الذي يلف موضوع تعريف الحرب العالمية على الإرهاب، وعدم تحديد تعريفاً محدداً للمقاتلين بالقدر الكافي لوضع مبدأ التمييز موضع التطبيق العملي و الصحيح.

⁽⁴⁸⁾ مالكولم لوکارد، مبرمجون للحرب، بحث متشرور في مجلة الانساني، تصدر عن اللجنة الدولية للصلب الأحمر، العدد 58، 2015، ص 39.
⁽⁴⁹⁾ د. عبدالقادر محمد الأقرع، الروبوتات العسكرية في الحروب المستقبلية ومدى خصوصيتها لأحكام القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية، تصدر عن الجامعة الفاسية، المجلد 8، العدد 3، 2020، ص 951.

⁽⁵⁰⁾ یونس علاقه بند حسینی، رزا یزدان نجات، گسترش استفاده از هواییمهای بدون سرنشین در تبیینه حقوق توسل بمزور و مخاصمات مسلحانه، مجله حقوقی بین المللی، نشریه مرکز امور حقوقی بین المللی ریاست جمهوری، شماره 1392، 48، 2020، ص 220.

⁽⁵¹⁾ هادي نعيم المالكي، محمود خليل جعفر، مصدر سابق، ص 17.

⁽⁵²⁾ أكثر من 3000 مدني ضحايا استخدام الحوثيين للطائرات بدون طيار، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي : <https://news.10n.news/arab> تاريخ الزيارة 10-6-2022، ص 2.





المطلب الثاني: مدى امتثال الطائرات بدون طيار المسلحة لمبدأ التنااسب

سنقسم هذا المطلب على فرعين، سنبين في الفرع الأول مفهوم مبدأ التنااسب، وفي الفرع الثاني مدى إنطباق المبدأ التنااسب في الاستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة وكالآتي:

الفرع الأول : مفهوم مبدأ التنااسب

يعَد مبدأ التنااسب من المبادئ الجوهرية التي يجب تطبيقها أثناء النزاعات المسلحة، اذ أنه يهدف إلى التقليل من الأضرار أو الآلام التي تسببها العمليات العدائية سواء طالت الأشخاص أم الأعيان المدنية⁽⁵³⁾. ولا يخرج مبدأ التنااسب عن إطار تعريف القانون الدولي الإنساني، فهو بمثابة الروح جسد وعليه ترتكز قواعد هذا القانون، للوصول إلى حلٍّ وسط بين اعتبارين متناقضين. الأول: أن كل طرف في النزاع يريد تحقيق النصر و له استخدام الوسائل التي تحقق الهدف المنشود. والاعتبار الثاني هو أن قواعد القانون الدولي الإنساني تقضي باحترام الاعتبارات الإنسانية وهذا هو التنااسب بعينه⁽⁵⁴⁾. إن مبدأ التنااسب في جوهره يقضي بعدم استخدام القوة العسكرية بشكل مفرط، لا يتناسب مع الوضع العسكري القائم، بمعنى انه في حال تم استخدام القوة العسكرية يجب اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة، أي بان لا يكون لأطراف النزاع حق مطلق في استخدام الوسائل القتالية جميعها، بل يجب أن تكون متوافقة مع الضرورات العسكرية والميزة العسكرية المرجوة، بحيث لا تتعذر إلى إلحاق الأضرار بالسكان المدنيين والأعيان المدنية. ويستند مبدأ التنااسب على فرضية مفادها أن الأضرار الجانبية يجب ألا تكون مفرطة بالمقارنة مع الميزة العسكرية المتوقعة، ويجب ان تشمل عدة عوامل، منها الأهمية العسكرية للهدف، كثافة السكان المدنيين في المنطقة المستهدفة، الآثار العرضية المحتملة للهجوم، بما في ذلك إمكانية إطلاق المواد الخطرة، وأنواع الأسلحة المتاحة للهجوم على الهدف ودقتها... وتوقيت الهجوم⁽⁵⁵⁾.

و مبدأ التنااسب مقنن في المادة (5/51/ب) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، ويحدد الهجوم غير المناسب بأنه(الهجوم الذي يمكن ان يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو اصابتهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث هذه الخسائر معًا، والأضرار اذا كانت بصورة عرضية، تقرظ في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عن ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومبشرة، وتكرر في المادة (57 / 2 / أ / 3) من البروتوكول نفسه مانصه:”يلغى أو يعلق أي هجوم، إذا ثبت أن الهدف المقصود ليس هدفًا عسكريًا، أو أنه مشمول بحماية خاصة، أو أن الهجوم قد يتوقع منه أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية أو أن يحدث خطأً من هذه الخسائر أو الأضرار وذلك بصفة عرضية تقرظ في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية مباشرة”. هذا ونظراً لمضمون هذه المواد فإن تطبيق مبدأ التنااسب يتطلب من صناع القرار العسكري التفكير ملياً بالإصابات المدنية المحتملة أو تدمير الممتلكات المدنية مقابل تحقيق أهداف عسكرية⁽⁵⁶⁾.

الفرع الثاني: مدى امكانية تطبيق مبدأ التنااسب في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة

يكون مبدأ التوازن والتنااسب متوفراً، عندما يكون حجم العمل العسكري بحجم الضرر المحدث، ومن غير المعقول تصور وجود هذا التوازن والتنااسب في العمليات التي تقوم بها الطائرات بدون طيار المسلحة، فالتنااسب مفقود، لأن عدد جرائم القتل التي تحصل عن عمليات هذه الطائرات اكبر بكثير من الأشخاص المستهدفين، وفي هذا خرق كبير لقواعد القانون الدولي، التي ترتكز في أولوياتها على ضرورة التمييز في كل وقت بين المدنيين والعسكريين، إذ يحظر القانون الدولي قتل المدنيين عمداً، أو التسبب بمعاناة لا طائل منها لغير أسباب الضرورة العسكرية، هذا ويفؤكد القانون الدولي على أن قتل المدنيين الذي يكفي على انه اغتيال، يعد عملاً إجرامياً وانتهاكاً جسيماً يستوجب المعاقبة، وعلى الرغم من ادعاء بعض الدول بأن ما تقوم به من جرائم قتل عمد منظمة هو لمحاربة الإرهاب، إلا أن هذا لا يبرر بأي وجه قتل المدنيين الأبرياء⁽⁵⁷⁾.

⁽⁵³⁾ فربا رضي پور، مرتضی نجفی اسفاد، حقوق بین الملل بشر دوستانه وبهره برداری نظامی از فضای ماورای جو، فصلنامه علمی- پژوهشی علوم و فنون ریاضی، انجمن هوا و فضای ایران و پژوهشگاه هوا فضا، جلد 4، شماره 3 و 4، 1390، ص 48.

⁽⁵⁴⁾ أزهر عبدال Amir القتالي، العمليات العدائية طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 122.

⁽⁵⁵⁾ ولید بن شعيرة، القانون الدولي الإنساني وعمليات القصف: الأهداف العسكرية المشروعة والأضرار الجانبية المفرطة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، تصدر عن جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد 13، 2018، ص 682.

⁽⁵⁶⁾ كوردو لا دوريجي، لا تقرب من حدود فضائي الإلكتروني: الحرب الإلكترونية والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، المجلة للصلب الأحمر، تصدر عن اللجنة الدولية للصلب الأحمر، مجلد 94، العدد 886، 2012، ص 572.

⁽⁵⁷⁾ د.حسن محمد صالح حديد، الطائرة المسيرة كوسيلة قتل في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن جامعة تكريت، العراق، السنة 7، العدد 25، 2015، ص 130.





هذا وفي إطار الدور اللوجستي للطائرة بدون طيار المسلحة، والمتمثل في استطلاع ارض المعركة وتوفير المعلومات الازمة لتوجيه الصواريخ لطائرات آهلة بقتال ومزودة بطيارين قصد القصف من على ارتفاعات عالية جداً، نجد أن الطائرة بدون طيار المسلحة تحدد الهدف العسكري، دون أن تحدد الهدف المدني المجاور وبالتالي تم عملية القصف من الطائرات الأهلة بقتال ضخمة وشديدة الانفجار للهدف، ما يؤدي إلى خسائر جانبية أو عرضية في صفوف السكان المدنيين، كما أن التأخير وعدم التجاوز بين الطائرة بدون طيار والطائرة الأهلة في تنفيذ ما لحقها من معلومات، يحول دون تحقيق مبدأ التناصية، في غالب الحالات يكون الهدف العسكري محركاً بسرعة أو قريباً من السكان المدنيين مما يؤدي إلى هدم مبدأ التناصية، كذلك استعمال الطائرات الأهلة لأسلحة وقدائق مفرطة الأثر وشديدة الانفجار⁽⁵⁸⁾.

شكّ خبير مكافحة الإرهاب، دايفيد كيلكولن، في مدى توافر شرطِيِّ الضرورة والتتناسب في عمليات الطائرات بدون طيار المسلحة. فالتناسب مفقود، لأنَّ عدد ضحايا هذه الطائرات أكبر بكثير من الأشخاص المستهدفين. وقدرَ أنه مقابل كل شخص مستهدف يسقط حوالي 6 إلى 7 أشخاص، لا ذنب لهم سوى وجودهم بجوار الشخص المستهدف لحظة تنفيذ الاغتيال⁽⁵⁹⁾.

نجد في هذا الخصوص، ان استعمال الجيش الامريكي للطائرات بدون طيار المسلحة، في شن هجمات ضد تنظيم القاعدة في مناطق مختلفة من العالم، يثير كثيراً من التعقيبات -ولا سيما- فيما يتعلق بمبدأ التناصية، فعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة أن تحديد التتناسب مع المدنيين يمنعها من ضرب اهداف عسكرية ملقة للنظر، الا أنها نلاحظ من جانب آخر زيادة عدد القتلى المدنيين، مما لا تتناسب من جانب آخر مع الميزة العسكرية المتوقعة من هذه الهجمات. وفي افغانستان، على سبيل المثال، أصدرت بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ للمرة الأولى أرقاماً مصنفة تبين مقتل ١٦ مدنياً وإصابة خمسة آخرين، جراء ضرباتٍ مؤكدة قامت بها طائرات بدون طيار المسلحة خلال العام المذكور. كما وثقت البعثة، في أحد الأرقام التي نشرتها وغطت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، وفاة ما يقارب ١٥ مدنياً وإصابة ٧ آخرين بجرح في سبع هجمات منفصلة نفذت بالطائرات الموجهة، عن بعد مما استهدفت القوات المناهضة للحكومة. أما في باكستان، فأنا الإحصاءات من وزارة الخارجية تسجل وقوع ما لا يقل عن ٣٣٠ ضربة جوية بالطائرات بدون طيار المسلحة، في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان منذ عام ٢٠٠٤، وتبيّن السجلات الحكومية أن هذه الهجمات قد أسفرت على أقل تقدير عن ٢٢٠٠ حالة وفاة، وأن ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص آخر أصيبوا إصاباتٍ بليغة. فضلاً عن ذلك، هناك العديد من الخسائر في صفوف المدنيين في دول أخرى اثر هجمات الطائرات بدون طيار المسلحة⁽⁶⁰⁾.

ان جوهر مبدأ التتناسب، هو التوازن بين استخدام القوة العسكرية واحترام الاعتبارات الإنسانية. فيتحقق هذا التتناسب في ظل استخدام بعض التقنيات العسكرية الحديثة مما تواجهه صعوبات. ونحن نتفق مع خبير مكافحة الإرهاب دايفيد كيلكولن الذي يرى بأنه في عمليات الطائرات بدون طيار المسلحة مابيناسب المفقود لأنَّ عدد ضحايا هذه الطائرات أكبر بكثير من الأشخاص المستهدفين، ثم أنَّ الاضرار الجانبية مفرطة بالمقارنة مع الميزة المتوقعة من العمليات القتالية. إنَّ العمليات القتل المستهدف خلال الطائرات بدون طيار المسلحة بعيد كل بعد عن روح هذا المبدأ بسبب عدم تعين صحيح لموقع الهدف والإصابة في صفوف المدنيين.

المطلب الثالث: مدى امتثال الطائرات بدون طيار المسلحة لمبدأ الضرورة العسكرية

سنقسم هذا المطلب على فرعين، سنبين في الفرع الأول مفهوم مبدأ الضرورة العسكرية، وفي الفرع الثاني مدى إنطباق المبدأ الضرورة العسكرية في الاستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة وكالآتي:

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الضرورة العسكرية

يقوم القانون الدولي الإنساني على أساس الموازنة بين متطلبات الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية، فالضرورة العسكرية تتطلب استخدام القوة العسكرية بالقدر اللازم، لتحقيق ميزة أو تفوق عسكري، بينما تتطلب الاعتبارات الإنسانية أن يتم تحقيق هذه الميزة بأقل الخسائر في الأرواح والمعدات وبأكثر الوسائل والأساليب القتالية إنسانية⁽⁶¹⁾. وقد تمت الإشارة إلى مبدأ الضرورة

⁽⁵⁸⁾ دحماني كمال، الوضع القانوني للطائرات المسلحة من دون طيار في القانون الدولي الإنساني، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن المركز الجامعي ببنية، الجزائر، العدد 8، 2020، ص 62.

⁽⁵⁹⁾ د. طارق مجنوب، السأئير ساحة "حقيقة" لحرب "ناعمة" قادمة، مجلة الدفاع الوطني، تصدر عن وزارة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 89، 2014، ص 28.

⁽⁶⁰⁾ د. حسام عبد الأمير خلف، القتل المستهدف باستخدام الروبوتات (الطائرات بدون طيار) في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلد 29، العدد 1، 2017، ص 17.

⁽⁶¹⁾ محمد عيسى، التنظيم القانوني للأسلحة الدولية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سوريا، 2018، ص 8

العسكرية في العديد من الصكوك الدولية، كان أولها دبیاجة إعلان سان بترسبورغ لعام 1868 التي جاء فيها (ضرورات الحرب التي يجب أن تتوقف أمام مقتضيات الإنسانية)⁽⁶²⁾، بينما تؤكد الفقرة الثانية من دبیاجة اتفاقية لاھي الرابعة لعام 1907 والخاصة بقوانين الحرب البرية وأعراھا على (خدمة مصالح الإنسانية والمقتضيات المتزايدة للمدنية) إن القانون الدولي الإنساني يرفض استخدام هذا المبدأ كتبرير قانوني بحجۃ القيم بأعمال غير مشروعه مخالفة لهذا القانون، والقانون الدولي كذلك يرفض مطلاً للجوء إلى الضرورة العسكرية من زاوية تحقيق المنفعة العسكرية المطلقة، فهو يحدد حرية الأطراف المتصارعة في اختيار خوض الحرب وأساليبيها⁽⁶³⁾. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُشَنَّخْ كستارٍ لخرق قوانين الحرب وأعراھا، فهي بهذا تخرج إطار القدر المقدَّر لها، كتمير الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تجويح المدنيين كسلوب من الأساليب، فلا يجوز مهاجمة الأهداف المدنية سواء كانت مدنًا مأهولة بالسكان، أو أعيانًا مدنية، كما أن فكرة الضرورة المقصودة يعني بها عدم تجاوز مقتضيات الحرب، وهي تحقيق النصر وإضعاف قدرة العدو بالطرق والأساليب التي لا تختلف حكمًا في قوانين الحرب، سواء كان هذا الحكم بمقتضى قاعدة عرفية أو قاعدة تعاهدية، وفي إطار قيام الدولة برد العداون أو المحافظة على كيانها⁽⁶⁴⁾. والغرض من القانون الدولي الإنساني هو التأكيد من أن الأعمال العدائية موجهة نحو العدو وعدم استخدامها للتسبُّب في المعاناة الإنسانية والدمار المادي غير الضروري. فالضرورة العسكرية تتطلب أن نوع ودرجة القوة التي يلجأ إليها يجب أن تكون في الواقع ضرورية لتحقيق هدف عسكري مشروع⁽⁶⁵⁾.

هذا وقد نظم القانون الدولي الإنساني قيوداً للضرورة العسكرية من خلال المادة 50 من اتفاقية جنيف الأولى والمادة 51 من اتفاقية جنيف الثالثة، واحكام أخرى من البروتوكولات الإضافية لسنة 1977 وهذا لغرض تحقيق التوازن بين الضرورات العسكرية والمتطلبات الإنسانية فضلاً عن ذلك فإن الخروج عن هذا المبدأ لا يكون بغير قيد، بل يحكمه مبدأ التناسب وتقييد وسائل وأساليب القتال وضبطه وتحقيق المزايا العسكرية بتمييزها عن المدنيين والأعيان المحمية والبيئة المحيطة، والضرورة العسكرية بهذا المعنى هي الحكم أو القرار الحاسم الذي يتخذه القائد العسكري⁽⁶⁶⁾.

الفرع الثاني: مدى امكانية تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة

مبدأ الضرورة العسكرية يخضع لقيود إنسانية إذ لا يتيح لأي طرف استخدام الطرق الوحشية في القتل، تعد الطائرات بدون طيار المسلحة واحدة من وسائل الطرق الوحشية، كذلك فإن الاعتداء على المدنيين أو مهاجمة الأهداف المدنية أو الإجهاز على الجرحى من الأمور التي لا يبيحها مبدأ الضرورة. كما أن مبدأ الإنسانية هو الآخر يحتم حماية المدنيين من أهوال الحرب ويدعو إلى تجنب أعمال القسوة والوحشية في القتال، فالقتل المتعمد من خلال الطائرات بدون طيار المسلحة للمدنيين أو الجرحى أو الأسرى أو الاعتداء على الأطفال والنساء هو أساليب غير إنسانية وهي لا تؤدي إلى تحقيق الهدف من الحرب وهو النصر⁽⁶⁷⁾.

إن الخصوصيات اعلاه تتنافي مع الطائرات بدون طيار المسلحة -لاسيما- وأن الوجه الجديد للطائرات بدون طيار المسلحة، مزود بمعلومات قبلية بيومترية تتعلق ببعض الأشخاص المبحوث عنهم، فبمجرد كشف خصوصياتهم البيومترية وتوافقها مع الذكرة المزودة بالطائرة بدون طيار، يتم القصف ألياً حتى ولو كان هذا الشخص المبحوث عنه أو المراد اغتياله وسط جمع هائل من المدنيين، أو حتى في وضعية عاجزة عن القتال أو ضمن جرحى العمليات العدائية، وهذا ما يتناهى وحاله الضرورة⁽⁶⁸⁾. إن عمليات القتل المستهدفة التي يقوم بها عدد من الدول تتجاوز فيها حالة الضرورة حسب المعايير السابقة، التي تضمنتها اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مع العلم بوجود التزام قانوني يفرض على الدول وفق المادة 82 من البروتوكول الأول لعام 1977 باستعانته القوات

⁽⁶²⁾ جون-مارى هنكرتس ولويس دوزوالد،-بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول، القواعد، اللجنة الدولية للصلب الأحمر، مطبعة برنت رايت للإعلان والدعایة، القاهرة، 2007، ص 44.

⁽⁶³⁾ د. فلیج غزالان، سامر موسى، الوجيز في القانون الدولي الإنساني، دون مكان نشر، 2019، ص 59.

⁽⁶⁴⁾ مرسلی عبدالحق، حدود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى المجلس كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة احمد بومرداس، الجزائر، 2005، ص 25.

⁽⁶⁵⁾ حسين شريفى طرازکوهى، محمد حسين صيادنژاد، مصدر پیشین، ص 561.

⁽⁶⁶⁾ عبدالرحمٰن على إبراهيم غنيم، تطور قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة جيل حقوق الإنسان، تصدر عن مركز جيل بحث العلمي، العام الخامس، العدد 32، 2018، ص 72.

⁽⁶⁷⁾ د.حسن محمد صالح حديد، مصدر سابق، ص 131.

⁽⁶⁸⁾ د.حمانی کمال، مصدر سابق، ص 61.



العسكرية بمستشارين قانونيين يقدمون المشورة لقادة العسكريين والذي يتطلب عرض الخطط العسكرية عليهم، لبيان أهدافها والموقع المراد استهدافها، ونوع السلاح المستخدم من أجل معرفة موافقتها مع مباديء القانون الدولي الإنساني⁽⁶⁹⁾.

إن القانون الدولي الإنساني يعمل باتجاه تحقيق توازن بين متطلبات الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية، يعني استخدام القوة بالقدر اللازم، وبأقل الخسائر في الأرواح والأموال. إلا أننا نرى أن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة يترتب عليها انتهاك مباديء القانون الدولي من ضمنها مبدأ الضرورة العسكرية، ويترتب على استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة -لاسيما- في مجال مكافحة الإرهاب تجاوز حالة الضرورة، إن استهداف الأشخاص مطلوبين، وسط جمع هائل من المدنيين أو في وضع عاجز عن القتال يتناهى حالة الضرورة العسكرية وتتجاوز الميزة العسكرية، إن الضرورة العسكرية، تتطلب القوة التي يلجأ إليها أطراف النزاع بأن يكون ضرورياً لتحقيق هدف عسكري مشروع.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من استعراض موضوع بحثنا تحت عنوان "الطائرات بدون طيار المسلحة في ظل مباديء القانون الدولي الإنساني، ننطرق إلى أهم ما توصلنا إليه من النتائج والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- الطائرات بدون طيار المسلحة، هي مركبات جوية تلحق في الهواء، دون وجود أي طيار على متنها، سواء من خلال توجيهها عن بعد أو من دون أي تدخل من جانب طيار يعني مستقلة، وتكون مجهزة بالطريقة التي تسمح لها بأداء مهامها، وتحمل حمولة قاتلة أو غير قاتلة.
- 2- الطائرات بدون طيار المسلحة، في بداية استخدام الشائع لها هو في مجال المراقبة والتجسس، إلا إنه استخدامها شاع في الوقت الحالي في مجال العسكري -لاسيما- في عمليات القتل المستهدف.
- 3- في الوقت الراهن زاد الاهتمام أكثر بالطائرات بدون طيار المسلحة -لاسيما- استخدامها في عملية القتل مستهدف وحمل الفدائع وتمثيل الواقع الحيوية للعدو. ترجع ذلك إلى عدم وجود عنصر بشري الذي يساعدها للبقاء في الجو لمدة أكبر وقلة تكلفتها.
- 4- إن المجتمع الدولي اليوم منقسم بين مؤيد ومحارض لاستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة، فريق يرى بإن هذه التقنية لها تأثير سلبي بسبب عدم مراعات مباديء القانون الدولي الإنساني في استخداماتها والأسκاليات التي تترتب عليها. وفريق الآخر يدافع عن استخدام هذه التقنية وبنها يجعل النزاعسلح أكثر إنسانية، وينفذ الأرواح من الفريقين.
- 5- على الرغم من التأكيد بأن الطائرات بدون طيار تمتاز بدقتها في تحديد الأهداف، ولكن على الأرض الواقع يترتب على استخدامها آثار عرضية.
- 6- مبدأ التمييز هو أحد المباديء الأساسية في القانون الدولي الإنساني و الذي أضحى من المباديء العرفية التي تتطبق على الصراعات المسلحة بكلفة أنواعها، إن استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة تعتبر أكبر تحد من تحديات تنفيذ القانون الدولي الإنساني و لا سيما في تنفيذ مبدأ التمييز، على الرغم من قوة التقنية التي تتمتع بها أسرفت عن استخدامها خسائر تسببت في كوارث إنسانية، بسبب عدم قدرتها على التمييز بين المقاتلين وغير مقاتلين بل تسببت في مقتل عشرات المدنيين وجرحهم. ولعل عدد المدنيين القتلى خير دليل على ذلك.
- 7- مبدأ الضرورة العسكرية من المباديء الراسخة في القانون الدولي الإنساني و التي لابد للطرف المهاجم أن يلتزم به، إلا أن واقع حال في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة -لاسيما- في عمليات القتل المستهدف التي قامت بها عدد من الدول من خلال الطائرات بدون طيار المسلحة تتجاوز الميزة العسكرية ويتناهى حالة الضرورة لأنه لم يتحقق توازن بين متطلبات الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية.
- 8- إن جوهر مبدأ التنااسب، هو التوازن بين استخدام القوة العسكرية واحترام الاعتبارات الإنسانية. ولكن ما يلحظ في استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة أنها تبتعد عن روح ما جاء به مبدأ التنااسب -لاسيما- في القتل المستهدف بسبب عدم مراعاة لموقع الهدف مما يجعل الإصابة المدنيين حتمياً.

⁽⁶⁹⁾ د.صلاح جابر البصيري، القتل المستهدف دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة رسالة الحقوق، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، السنة السادسة، العدد 1، 2014، ص 143.

ثانياً: التوصيات

- 1- عمل بشكل جاد من خلال المنظمات الإنسانية وجماعات حقوق الإنسان لحظر استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة التي أدت إلى مقتل الكثير من المدنيين. أو تنظيم استخدامها و يتحقق ذلك من خلال توحيد موقف المجتمع الدولي.
- 2- تحديد ومحاولة لتطوير و إعادة النظر في القواعد القانونية الدولية خاصة بحماية المدنيين بما يحقق حماية أكبر من اثار العمليات العسكرية خاصة في حالة استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة.
- 3- إن على الدول والجماعات المسلحة التي تلجم إلى استخدام للطائرات بدون طيار المسلحة بحجية قتل المستهدف ومكافحة الإرهاب أن تطبق مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، وأن تكشف عن جميع ما يتعلق بذلك العمليات من حيث تحديد الأهداف وعدد الضحايا والخسائر في الممتلكات، وذلك من خلال التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وأن تستخدم القوة بالقدر اللازم والضرورة.
- 4- إصدار وثيقة دولية لتنظيم استخدام الطائرات بدون طيار المسلحة او حظرها أمر ضروري، ويمكن حل هذه المسألة خلال إبراد بروتوكول إضافي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية مفرطة الضرار أو عشوائية الأثر.
- 5- دعوة المشرع العراقي إلى إبداء موقف واضح في كل ما يتعلق بوجود واستخدام الطائرات بدون طيار المسلحة -لاسيما - في قتل المستهدف.

المصادر

أولاً : الكتب

- 1- آدم عبدالجبار عبداللة بيدار، حماية الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة الدولية بين الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت -لبنان، 2009.
- 2- أزهر عبدالأمير الفلاوي، العمليات العدائية طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
- 3- أوستن لونج، الحروب الالتماثلة في القرن الحادى والعشرين: الإرهاب الدولى، والتمرد، وحرب الطائرات من دون طيار، منشور في كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادى والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص37.
- 4- بيتر سينجر، دروس الحروب الماضية والاتجاهات التكنولوجية المستقبلية، منشور في كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادى والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص78.
- 5- جون-مارى هنكرتس ولويس دوزوالد،-بك، القانون الدولي الإنساني العربي، المجلد الأول، القواعد، اللجنة الدولية للصلب الأحمر، مطبعة برنت رايت للإعلان والدعابة، القاهرة، 2007.
- 6- د. حسين الساعدي، دوائل الوائل، الطائرات المسيرة وتطبيقاتها العسكرية، دون مكان نشر، 2014.
- 7- د. عمر الحسين، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
- 8- د. فليج غزالان، سامر موسى، الوجيز في القانون الدولي الإنساني، دون مكان نشر، 2019 .
- 9- مجموعة محررين، الدور الإستراتيجي للطائرات المسيرة والطائرات الخفية في الحروب المستقبلية وكيفية مواجهتها، مركز حازم لترجمة الدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، دون تاريخ نشر.
- 10- محمد عيسى، التنظيم القانوني للأسلحة الدولية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سوريا، 2018.
- 11- د. مفيد شهاب، الدراسات في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، دار مستقبل العربي، القاهرة، 2009.
- 12- ميديا بنجامن، حرب الطائرات بدون طيار(قتل بالتحكم عن بعد)، ترجمة: أيهم الصباغ، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة - القطر، 2014.
- 13- د. نعمان عطا الله الهيتى، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2015، ص17.
- 14- هيمن تحسين حميد، مشروعية القتل المستهدف باستخدام الطائرات المسيرة في مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت -لبنان، 2017.

ثانياً : الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- إبريش مهند أرزقي، التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمن مير، الجزائر، 2020 .
- 2- آمنة سعيد خفان بن مران الظاهري، التنظيم القانوني للطائرات بدون طيار، رسالة الماجستير المقدمة الى مجلس كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 3- بن تومي سليم، الاستخدامات المدنية للطائرات بدون طيار المجال الإعلامي نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016.
- 4- بوبكر مصطفاوي، مبدأ الضرورة العسكرية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمزة لخضر، الجزائر، 2017.
- 5- سارة عبدالله كمال، التنظيم القانوني للاستخدام المدني للطائرات بدون طيار، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية قانون، جامعة قطر، 2020.
- 6- مرسلی عبد الحق، حدود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة الدولية، رسالة ماجستير مقدمة الى المجلس كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2005.
- 7- ولید غسان سعيد جلعود، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية دراسات العليا، جامعة نجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2013.

ثالثاً: الأبحاث و الدراسات

- الأبحاث باللغة العربية

- 1- دبراء منذر كمال عبداللطيف، الطائرات المسيرة من منظور القانون الدولي الانساني، بحث شاركت في مؤتمر جامعة مؤته، الأردن، 2016.
- 2- د.حسام عبدالأمير خلف، القتل المستهدف باستخدام الروبوتات (الطائرات بدون طيار) في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلد 29، العدد 1، 2017.
- 3- حسن فياض، الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني، المجلة الدفاع الوطني، تصدر عن الجيش اللبناني، لبنان، العدد 114، 2020.
- 4- د.حسن محمد صالح حيد، الطائرة المسيرة كوسيلة قتل في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن جامعة تكريت، العراق، السنة 7، العدد 25، 2015.
- 5- د. حيدر كاظم عبد علي، مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين (دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني)، مجلة كلية الاسلامية الجامعة النجف الاشرف، العدد 22، 2013.
- 6- د.حيدر كاظم عبد علي، محمد عبدالرضا ناصر، وسائل القتال الحديثة(دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، مجلة الكلية الإسلامية،جامعة الاسلامية،النجف-العراق، العدد 45، 2018 .
- 7- خالد أدور، عدم مشروعية الجاسوسية من الهواء في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 10، العدد 2019،1.
- 8- دحماني كمال، الوضع القانوني للطائرات المسلحة من دون طيار في القانون الدولي الإنساني، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن المركز الجامعي بتبيازة، الجزائر، العدد 8، 2020.
- 9- دهقاني أيوب، تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الإستراتيجية العسكرية، مجلة المعيار، تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر،المجلد 6،العدد 2020،15.
- 10- سالم أنور أحمد العبيدي، مدى مشروعية عمليات القتل المحدد الهدف بالطائرات المسيرة في إطار القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن جامعة تكريت، العراق، السنة 6، العدد 22، 2014 .
- 11- د. سوزان على حسن محمود، المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الطائرات بدون طيار (دراسة مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، تصدر عن الجامعة الأمريكية العربية المتحدة، العدد 8، 2019 .
- 12- د.شادي عبدالوهاب منصور، عشرة أسلحة: أبرز المنظومات التسليحية المثيرة للجدل في الفترة الأخيرة، مجلة اتجاهات الأحداث، تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،أبوظبي، العدد 31، خريف 2019 .

- 13- د. صبرينه مزياني، الحرب الالتماثلية والتقييات القتالية المعتمدة- الطائرات دون طيار _أنموذجا_ ، المجله الجزائريه للأمن الإنساني "جامعة باتنه 1، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- 14- د.صلاح جبير البصيسي، القتل المستهدف دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة رسالة الحقوق، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، السنة السادسة، العدد 1، 2014.
- 15- د. طارق مجذوب، السائير ساحة "حقيقة" لحرب "ناعمة"قادمة، مجلة الدفاع الوطني، تصدر عن وزارة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 89، 2014.
- 16- د. طاهر شوقي مؤمن، النظام القانوني للطائرات بدون طيار، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الجزائر، مجلد 58، العدد 2، 2016.
- 17- عبدالرحمن على إبراهيم غنيم، تطور قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة جيل حقوق الإنسان، تصدر عن مركز جيل بحث العلمي، العام الخامس، العدد 32، 2018.
- 18- د.عبدالقادر محمود محمد الأقرع، الروبوتات العسكرية في الحروب المستقبلية ومدى خصوصيتها لأحكام القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية، تصدر عن الجامعة القاهرة، المجلد 8، العدد 3، 2020.
- 19- عمر محمود أعمر، الحرب الإلكترونية في القانون الدولي الإنساني، مجلة دراسات- علوم الشريعة والقانون، تصدر عن الجامعة الأردنية، المجلد 46، عدد 3، 2019.
- 20- كوردولار دوريجي، لا تقترب من حدود فضائي الإلكتروني: الحرب الإلكترونية والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، المجلة للصلب الأحمر، تصدر عن اللجنة الدولية للصلب الأحمر، مجلد 94، العدد 886، 2012 .
- 21- مالكولم لوکارد، مبرمجون للحرب، بحث منشور في مجلة الانساني، تصدر عن اللجنة الدولية للصلب الأحمر، العدد 58، 2015 .
- 22- ولید بن شعیرة، القانون الدولي الإنساني و عمليات القصف: الأهداف العسكرية المشروعة والأضرار الجانبية المفرطة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، تصدر عن جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد 13، 2018، ص 682.
- 23- د.هادي نعيم المالكي، د. محمود خليل جعفر، مدى مشروعية استخدام الطائرات من دون طيار في إطار القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية، تصدر عن الجامعة البغداد، مجلد 30، العدد 2، 2015، ص 23.

- بحوث باللغة الفارسية

- 1- د.حسین شکوهی، علی همت عدلیی، توامندی های پهبا در جنگ های آینده، فصلنامه علوم وفنون نظامی "دانشگاه فرماندهی و ستاد ارتش، تهران، سال هفتم، شماره 18، 1390.
- 2- سید حسام الدین لسانی ومهوش منفرد، تأملی بر مشروعیت کاربرد هوایپماهای بدون سرنشین در مخاصمات مسلحه از منظر حقوق بین الملل بشر دوستانه، فصلنامه مطالعات حقوق عمومی، شماره 1، 1396.
- 3- علیرضا رنجبر، چالش های حقوق بین الملل بشر دوستانه در قبال توسعه هوایپماهای بدون سرنشین نظامی، فصلنامه مطالعات بین المللی، انجمن علمی مطالعات صلح ایران، تهران، شماره 2، 1392.
- 4- یونس علاقه بند حسینی، رزا یزدان نجات، گسترش استفاده از هوایپماهای بدون سرنشین در تبیین حقوق توسل به مزور و مخاصمات مسلحه از، مجله حقوقی بین المللی، نشریه مرکز امور حقوقی بین المللی ریاست جمهوری، شماره 1392، 48.
- 5- فریبا رضی پور، مرتضی نجفی اسفاد، حقوق بین الملل بشر دوستانه و بهره برداری نظامی از فضای مأواری جو، فصلنامه علمی- پژوهشی علوم و فناوری فضایی، انجمن هوا و فضای ایران و پژوهشگاه هوا فضاء، جلد 4، شماره 4، 1390.

رابعاً: الوثائق الدولية

- 1- اللجنة الدولية للصلب الأحمر، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، وثيقة الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصلب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف 2015، رقم الوثيقة: 32IC/15/xxx.
- 2- البروتوكول جنيف الأول لعام 1977.



خامساً: المصادر الإلكترونية

- 1- أماندip سينغ جيل، دور الأمم المتحدة في معالجة التقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة ذاتياً، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي (https://www.un.org/ar/45129)، التاريخ الزيارة 2020-8-5.
 - 2- رزق عقلة الخوالدة، الطائرات المسيرة سلاح فعال في الحروب الحديثة، المقال المنصور على الموقع الإلكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/1891971، التاريخ الزيارة 2020-3-25.
 - 3- علي الذهب، الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي https://studies.aljazeera.net/ar/reports/20191، تاريخ الزيارة 2020-5-13.
 - 4- كينيث كون، إصدار الشهادات للمنظومات الجوية الصغيرة بدون طيار وأنظمة إدارة حركة مرورها، مقالة منشور في مؤسسة RAND (RAND) 2017، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE_2020-4-1/2020-4-1.html.
 - 5- ليقيا ناسيوس، مارك ليفين، القتل المستهدف(إغراءات تقنية الطائرة بدون طيار...كارثة سياسية وإستراتيجية، منتدى العلاقات العربية والدولية، تاريخ الزيارة 2020-11-20.
 - 6- د.محمد بن صالح الحربي، الدرون... سلاح ((الجبل الثالث)) في الحروب، المقال المنصور على الموقع الإلكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/17228918، التاريخ الزيارة 2020-3-25.
 - 7- أكثر من 3000 مدني ضحايا استخدام الحوثيين للطائرات بدون طيار، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي : https://news.l0n.news/arab، ص2.تاريخ الزيارة 2022-6-10.
- Cambridge Dictionary Drone. Visited on: 15/2/2020. Available on: .
<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/drone>

